كي بي ام جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠، مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون : ٤٤٥٧٦٤٤٤ ٩٧٤+
فاكس : ٤٤٣٦٧٤١١ ٩٧٤+
الموقع الالكتروني : kpmg.com/qa

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في مجمع شركات المناعي ش.م.ع.ق.

تقرير عن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية

وفقًا لنظام حوكمة الشركات المدرجة ("النظام ") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة")، تم تكليفنا من قبل مجلس إدارة مجمع شركات المناعي ش.م.ع.ق. ("الشركة") والشركات التابعة لها (يشار إليها معًا باسم "المجموعة") لإجراء مهمة تأكيد معقولة بشأن وصف مجلس الإدارة للعمليات والضوابط الداخلية وتقييم مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للضوابط الداخلية على التقارير المالية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 ("بيان الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة المسؤولية عن الإعداد وعرض بيان ضوابط الرقابة الداخلية على تقارير المالية بشكل عادل وفقًا لأهداف الرقابة المنصوص عليها في المعايير.
يتضمن بيان الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، الذي وقعه المدير التنفيذي والمدير المالي ، وتمت مشاركته مع كي بي ام جي بتاريخ 16 فبراير 2026 ("الملحق 1") والذي من المقرر إرفاقه مع التقرير السنوي للمجموعة، ما يلي:

– تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للضوابط الداخلية للتقارير المالية ؛
– وصف العملية والضوابط الداخلية للتقارير المالية لعمليات:

- الايرادات والذمم المدينة؛
- المشتريات والذمم الدائنة والمدفوعات؛
- إدارة النقد والخزينة؛
- الممتلكات والمعدات؛
- إدارة المخزون؛
- الموارد البشرية والرواتب؛
- ضوابط مستوى الكيان؛
- الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات؛و
- دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية؛

كي بي إم جي فرع قطر، مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة في دولة قطر بصفتها شركة عضو في شبكة مجموعة الشركات الأعضاء المستقلة المنتسبة إلى كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")، وهي شركة انجليزية يمثل اسم شركة كي بي إم جي وشعارها علامات تجارية مسجلة لشركة كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")

مجمع شركات المناعي ش.م.ع.ق.

مسؤوليات مجلس الإدارة (تابع)

- تصميم وتنفيذ واختبار الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات والإخفاقات في الرقابة، وكيفية معالجتها ، ووضع إجراءات لمنع مثل هذه الإخفاقات أو لسد ثغرات الرقابة؛و
- تخطيط وأداء اختبارات الإدارة، وتحديد أوجه القصور في ضوابط الرقابة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية بناءً على المعايير المحددة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل (2013) ، الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي ("لجنة المنظمات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ والحفاظ على واختبار ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كان ناتجًا عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن منع واكتشاف حالات الاحتيال وتحديد وضمان امتثال المجموعة للقوانين واللوائح المعمول بها المطبقة على أنشطتها . كما على المجلس التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وان أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

مسؤولياتنا

تشتمل مسؤوليتنا في فحص البيان الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير عنه في صيغة نتيجة تأكيد مستقل معقول استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. لقد قمنا بأداء مهمتنا وفقًا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم 3000 ("المعدل") ، *ومهام التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية* الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. والذي يتطلب قيامنا بالتخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على تأكيدٍ معقولٍ حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، وفقًا لأهداف الرقابة الواردة فيه.

نحن نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 الذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أدوات الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

مجمع شركات المناعي ش.م.ع.ق.

مسؤوليتنا (تابع)

وقد تضمنت مهمتنا أيضا تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها المجموعة على التقارير المالية ومدى ملاءمة معايير الرقابة التي وضعتها المجموعة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام للبيان، وما إذا كانت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية قد صممت ونفذت بشكل مناسب خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية. التأكيد المعقول أقل من التأكيد المطلق.

وتشمل الإجراءات المنفذة خلال البيان، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- الاستفسار من إدارة المجموعة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة؛
- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
- تم تقييم مدى كفاية ما يلي:
  - مستندات ضوابط الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - توثيق مستندات الرقابة على بيئة ضوابط الرقابة، وتقييم المخاطر، والرصد، والمعلومات والاتصالات والمخاطر والضوابط ذات الصلة كما هي ملخصة في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - المخاطر الناشئة عن تكنولوجيا المعلومات والضوابط كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر والمراقبة؛
  - ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.

- الحصول على فهم للمنهجية المعتمدة من قبل الإدارة لتصميم الرقابة الداخلية واختبار التنفيذ.
- فحص الإرشادات التفصيلية واختبار التصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وأجري اختبارًا تجولًا مستقلًا ، على أساس عينة، حسب الضرورة ؛
- تقييم أهمية أي نقاط ضعف في الرقابة الداخلية حددتها الإدارة.

- تقييم أهمية أي ثغرات إضافية تم تحديدها من خلال الإجراءات المنفذة.

- فحص خطط الإدارة لاختبار فاعلية التشغيل لتقييم معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداها وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛

- فحص مستندات الاختبار الذي قامت به الإدارة للتحقق من ان اختبارات ضوابط الرقابة الرئيسية قد تمت وفقا لخطة الإدارة؛ و

مسؤوليتنا (تابع)

- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي اجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية المعلومات الأخرى. وتشمل هذه المعلومات البيانات التي يتعين إدراجها في التقرير السنوي للمجموعة (ولا تشمل بيان ضوابط الرقابة الداخلية على تقارير المالية وتقريرنا حوله) ومن المتوقّع أن تتاح لنا بعد تاريخ هذا التقرير. ولا يشمل إدراجنا في بيان ضوابط الرقابة الداخلية على تقارير المالية إلى معلومات أخرى.

في ما يتعلق بالتزامنا حول بيان ضوابط الرقابة الداخلية لإعداد التقارير المالية ، فإن مسؤوليتنا تقتصر على قراءة المعلومات الأخرى المحدّدة أعلاه، وأثناء ذلك النظر فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتضارب جوهريًا مع بيان ضوابط الرقابة الداخلية لإعداد التقارير المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء تنفيذ مهمتنا، أو إذا كانت تبدو خاطئة جوهريًا بأي شكل آخر.

و عندما نقرأ التقرير السنوي إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، يتعين علينا إبلاغ المسؤولون عن الحوكمة بالمسألة.

خصائص وقيود البيان

تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير مجلس الإدارة عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليمة للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها. لذا، قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة على التقارير المالية عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقًا بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة. كما أن توقعات أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية إذا حدث تغيير في الظروف أو تراجع في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتشغيلها كما في 31 ديسمبر 2025 التي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير المالية قبل تاريخ وضع تلك الضوابط قيد التشغيل.

تم إعداد البيان لتلبية الاحتياجات المشتركة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يشمل كل جانب من جوانب المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي مهمة في بيئته الخاصة.

معايير

إن المعايير المتبعة في هذه المهمة هي ضوابط الرقابة المنصوص عليها والتي يتم على أساسها قياس أو تقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أدوات التحكم. تم تطوير أهداف الرقابة داخليًا من قبل المجموعة، بناءً على المعايير المحددة في إطار عمل لجنة المنظمات الراعية .

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

مجمع شركات المناعي ش.م.ع.ق.

النتيجة

لقد توصلنا إلى استنتاجنا على أساس الأمور الموضحة في هذا التقرير، وهو خاضع لها.

ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

في رأينا، واستنادًا إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقولة لدينا، بيان مجلس الإدارة كما في 31 ديسمبر 2025، فإن ضوابط الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل صحيح، وتشغيلها بفعالية، من جميع النواحي الجوهرية، وفقًا لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية، مذكور بشكل عادل.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى الفقرة 1 من بيان الضوابط الداخلية على التقارير المالية، والذي يوضح أن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة خلال العام لم يشتمل على الشركات التابعة خارج قطر. لم يتم تعديل استنتاجنا فيما يتعلق بهذه المسألة.

القيود على استخدام تقريرنا

تم إعداد تقريرنا لمساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لتلبية متطلبات قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتنفيذ المسؤوليات الموكلة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في النظام. لذلك لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في اكتساب حقوق ضدنا بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية وننفي أي التزام تجاه أي طرف بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا، أو عن تقرير التأكيد المعقول المستقل هذا، أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

يتم إصدار تقريرنا إلى مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لا يجوز نسخه أو الإشارة إليه أو الكشف عنه، بالكامل (باستثناء الأغراض الداخلية للشركة) أو جزئيًا، دون موافقتنا الكتابية المسبقة.

16 فبراير 2026

الدوحة

دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام

كي بي أم جي

سجل مراقبي الحسابات القطري رقم 251

بترخيص من قبل هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي

رخصة رقم 120153

المرفق 1: بيان مجلس الإدارة حول بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

MANNAI
CORPORATION

تقييم الإدارة لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مقدمة عامة

يتحمل مجلس إدارة مجمع شركات المناعي ش.م.ع.ق. ("**الشركة**") والشركات الموحدة التابعة له (يشار إليها مجتمعة بـ"**المجموعة**") مسؤولية إنشاء والإحتفاظ بنظام مناسب للرقابة الداخلية على التقارير المالية ("**ICOFR**") وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية ("**الهيئة**"). إن الرقابة الداخلية لدينا على التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق باعتمادية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض التقارير الخارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (**IFRS**) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (**IASB**). تتضمن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR أيضاً ضوابط وإجراءات الإفصاح لدينا و المصممة لمنع الأخطاء. ولا يمتد تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR للمجموعة للسنة إلى أي شركات تابعة للمجموعة مسجلة خارج دولة قطر.

أصدر مدقق حسابات الشركة، كيه.بي.إم.جي KPMG- قطر، وهي شركة محاسبة مستقلة، تقرير تأكيد معقول بشأن تقييم المجموعة وملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية لديها على التقارير المالية.

المخاطر في إعداد التقارير المالية

إن المخاطر الرئيسة في إعداد التقارير المالية هي إما أن القوائم المالية الموحدة لا يتم عرضها بشكل عادل بسبب أخطاء غير مقصودة أو متعمدة أو أن نشر القوائم المالية الموحدة لا يتم في الوقت المناسب. وينشأ الافتقار إلى العرض العادل عندما تحتوي واحدة أو أكثر من حسابات القوائم المالية أو الإفصاحات على أخطاء (أو إغفالات) جوهرية. وتعتبر الأخطاء جوهرية إذا كان من الممكن أن تؤثر، بشكل فردي أو جماعي، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس القوائم المالية الموحدة.

وللحد من مخاطر إعداد التقارير المالية، أنشأت المجموعة نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR بهدف توفير تأكيد معقول ولكن ليس مطلقاً ضد الأخطاء الجوهرية. كما قمنا بتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR للمجموعة بناءً على المعايير المنصوص عليها في إطار الرقابة الداخلية المتكامل (2013) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (COSO). و توصي لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي COSO بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية نظام الرقابة. ونتيجة لذلك، اعتمدت الإدارة في إنشاء نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR، أهداف البيانات المالية التالية:

- الوجود / الحدوث - وجود الموجودات والمطلوبات وحدوث المعاملات؛
- الاكتمال - تسجيل جميع المعاملات، وإدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة؛
- التقييم / القياس - تسجيل الموجودات والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة؛
- الحقوق والالتزامات والملكية - تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كموجودات ومطلوبات؛ و
- العرض والإفصاحات – أن يكون تصنيف وإفصاح وعرض التقارير المالية مناسباً.

ومع ذلك، فإن أي نظام رقابة داخلية، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR، وبغض النظر عن مدى جودة تصميمه وتشغيله، لا يمكنه إلا توفير تأكيد معقول، ولكن ليس مطلقاً، بأن أهداف نظام الرقابة هذا قد تحققت على هذا النحو، وقد لا تمنع ضوابط الإفصاح والإجراءات أو أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR جميع الأخطاء والاحتيال. وبالإضافة إلى ذلك ، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة وجود قيود على الموارد. ويجب النظر في فوائد الضوابط بالمقارنة نسبياً مع تكاليفها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

الوظائف المشاركة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR من قبل جميع وظائف الأعمال والدعم مع المشاركة في مراجعة اعتمادية الدفاتر والسجلات التي تشكل أساس البيانات المالية الموحدة. ونتيجة لذلك، فإن تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR ينطوي على موظفين يعملون في وظائف مختلفة عبر المجموعة.

الضوابط لتقليل مخاطر الخطأ في التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليل مخاطر الخطأ في المعلومات المالية الموحدة لعمليات قطر. يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل تلك التي:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف ضمن السياسات والإجراءات المكتوبة أو فصل الواجبات؛
- تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم إجراؤها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة؛
- تكون وقائية أو استقصائية بطبيعتها؛
- لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة نفسها. تشمل الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الموحدة ضوابط على مستوى الكيان وضوابط عامة لتكنولوجيا المعلومات مثل ضوابط الوصول إلى النظام ونشره، في حين أن الضوابط ذات التأثير المباشر قد تكون، على سبيل المثال، عملية تسوية تدعم بشكل مباشر بنداً من بنود الميزانية العمومية؛ و
- تتميز بمكونات آلية و/أو يدوية. الضوابط الآلية هي وظائف تحكم مدمجة في عمليات النظام مثل ضوابط الفصل بين الواجبات المفروضة من قبل التطبيق وفحوصات الواجهة للتأكد من اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل تفويض المعاملات.

قياس تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية

بالنسبة للسنة المالية 2025، فقد أجرت المجموعة تقييماً رسمياً لمدى كفاية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR مع مراعاة الآتي:

- خطر حدوث خطأ في بنود البيانات المالية الموحدة، مع مراعاة عوامل مثل الأهمية وقابلية بند المعلومات المالية للخطأ؛ و
- قابلية الضوابط المحددة للفشل، مع مراعاة عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى الحكم المطلوب.

تحدد هذه العوامل، في مجملها، طبيعة وتوقيت ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل تقييم ما إذا كان تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR فعالاً. يتم إنشاء الأدلة نفسها من الإجراءات المدمجة ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات التي يتم تنفيذها خصيصاً لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR. تشكل المعلومات من مصادر أخرى أيضاً عنصراً مهماً من التقييم نظراً لأن مثل هذه الأدلة قد تلفت انتباه الإدارة إلى قضايا رقابة إضافية أو قد تؤكد النتائج.

تضمّن التقييم تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط ضمن عمليات مختلفة بما في ذلك الإيرادات والحسابات المدينة ذات الصلة، والمشتريات، والحسابات الدائنة و المدفوعات، وإدارة النقد والخزانة، وإدارة المخزون، والممتلكات والمصانع والمعدات، والموارد البشرية والمرتبات، والدفتر العام والتقارير المالية. كما تضمّن التقييم تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط مستوى الكيان وضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة.

ونتيجةً لتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف جوهرية وخلصت إلى أن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR مصمم ومنفذ ويتم تشغيله بشكل مناسب كما في 31 ديسمبر 2025 فيما يتعلق بعملياتها في قطر.

تمت مراجعة هذا التقرير عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل لجنة التدقيق و إجازته من قبل مجلس إدارة المجموعة بتاريخ 16 فبراير 2026 وتم توقيعه نيابة عنهم من قبل:

سانتوش كريشنامورثي
المدير المالي للمجموعة
التاريخ: 16 فبراير 2026

أليك جريوال
المدير التنفيذي للمجموعة
التاريخ: 16 فبراير 2026